

قال لانه قضيت الاخذ في امرها بالاحتياط والى باعادة الصلاة
والخائض من ظالم او فوت لرقيقته او غريم وهو معسر ونحو ذلك
علي ما قاله المحب الطبري لكن قال الاذري والزر كشي ينبغي ان
يبحث قبل الحائض من به جرصة لا يمكنه دخول المسجد معها والاشبه
ان يلزمه الدم انتهى ولو طهر الحائض ونحوها قبل مفارقة خطبة
مكة لزمها العود والطواف او بعد مفارقتها فلا شيء وان تبلغ
مسافة القصر لاذن لها في الاضراف ولو رات الدم فنزعت به بلا وداع
فجاءت خمسة عشر يوما نظرا الي مردها فان وقع النفوس جميعها فلا
شي او في طهرها فعليه هادم ولا على قاصد الاقامة بمكة سواء الغريب
وتغيره فلوا راد السفر ونقص غريمه الاقامة قال الامام فلا وداع
عليه قال في الخادم وهذا بناء على رواية انه من المناسك اما من
لا يتحمل به فيقول ودع لكن هل يلزم فيه للاذراف الا في انتهى ولا
علي قاصد مفارقتها قبل فراغ الاعمال نعم ليس له على ما
تقدم في الطواف عن الاسنوي ولا وداع على قاصد عرفات
لكن ليس له ذلك نقله في شرح المذهب عن الشافعي والاصحاب
قال الشيخ ابو حامد وهو يتصور في صورتين وهم المتمتع والمكي
اذا حرم بالتح من مكة قال في الخادم وانما صورته بذلك لان للفرد والقارن
لا يستحب لها ذلك لانها لم يتجدد من مناسكها بخلاف المتمتع قال
ولو شك انه لا يطرفه خلاف الوجوب الا في ولا يجب بتكده دم
قطعا وانما ذلك الاحكام لطواف الوداع اخر النسك وقد قال الهاملي
في الترمذي بعد نقله القولين في وجوب الوداع فان طاف الوداع

وخرج

٢٦٤ وخرج وعاد الى مكة لحاجة فيستحب ان يطوف ثانيا فان
تذكره فلا شيء عليه لانه قد اتي بطواف الوداع دفعه انتهى
ولا يخفى ما في توجيهه للتصوير المذكور لان المكي نفسه لا يتجمل
من مناسكه وقد خرد من ذلك شيخ الاسلام حيث ذكر ان الامام
يخطبته يوم السابع بامر المتمتعين والمكيين بطواف الوداع ثم
قال وبذلك علم ان المفرد والقارن الاقارنين لا يؤمران بطواف
الوداع لانها لم يتجدد من مناسكها وليست مكة محل اقامتها انتهى
وعلى الجملة ففي كل من التمتع والتوجيه فظهر ان رات الغريم جماعة
في مناسكه قال تخصيص الشيخ ابي حامد بالتمتع والمكي لا يطوف
الى معناه وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي انه يستحب للحاج من
مكة الى مدي ان يودع البيت بالطواف ولم ينقل عن الشافعي تخصيص
ذلك بالتمتع والمكي انتهى وفي العوت بعد ما ذكر الامام في خطبته
يوم السابع المتمتعين خاصة قلاه في الروضة واصلها ونقل في شرح
المهذب بعد هذا بنحو قاعة ان الشافعي والاصحاب اتفقوا
عليه ان من احرم استحب له الطواف قبل الخروج الى عرفات واذا
لا فرق في ذلك بين المتمتعين وغيرهم انتهى وفي شرح المهذب
على صاحب البيان على الشيخ نصر المقربي انه لا وداع على المقيم
بمكة لخاتم الحج الى التمتع والحق القبول بالتمتع نحوه قال شيخ
الاسلام كاسبيكي وغيره وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما تقدم
على شرح المهذب في القاصرون مسافة القصر فمن خرج الى منزله
او محل مقيم فيه فلا تنافي بينهما ولو اراد الحاج الاضراف من مدي